تسوية التجارة العالمية بإستخدام العملات المشفّرة سيكون مستقبلاً تدريجياً وليس على نطاق واسع وفوري

أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، دعمه الصريح لإستخدام العملات المشفّرة في تسوية المعاملات التجارية الدولية، مصرّحاً بأنه «لا يُمكن حظر البيتكوين»، ومؤكّداً أهمية دور العملات المشفّرة في تعزيز السيادة الاقتصادية الروسية وتجاوز العقوبات الغربية.

إن إستخدام العملات المشفّرة على نطاق واسع في التجارة العالمية لا يزال مقيّداً بالتقلّبات، وعدم اليقين التنظيمي، وتحدّيات التكامل التقني. فالعملات المشفّرة تعاني تقلّبات عالية، مما يقوّض موثوقيتها كوسيلة للتبادل، كما أن معظم الشركاء التجاريين لا يزالون حذرين بسبب عدم اليقين التنظيمي ومخاطر الإمتثال للعملات المشفّرة. علاوة على ذلك، تتطلّب التجارة العالمية التكامل بين الأنظمة المالية القائمة، وتفتقر العملات المشفّرة إلى بروتوكولات موحّدة للتوافق التشغيلي، في حين أن تأييد روسيا يسلط الضوء على الأهمية الجيوسياسية للعملات المشفرة كأداة مقاومة للعقوبات، إلاّ أن إعتماد العملات المشفّرة على نطاق واسع في التجارة العالمية مقيّد بتحدّيات نظامية وتنظيمية وإقتصادية، مما يجعل العملات الرقمية للبنوك المركزية حلاً أكثر جدوى على المدى الطويل.

ونعرض في هذا البحث فرص وتحدّيات إستخدام العملات المشفّرة في تسوية التجارة العالمية، وآخر التطورات في هذا المجال وأفضل العملات المشفّرة لتسوية التجارة العالمية، والدول التي تستخدم العملات المشفّرة بالفعل في التجارة العالمية. ونختتم بدور المصارف العربية والتشريعات اللازمة لدعم إستخدام العملات المشفّرة في تسوية التجارة العالمية والآفاق المستقبلية لاستخدام العملات المشفّرة في تسوية التجارة العالمية.

الفرص والتحدّيات

إن تسوية التجارة العالمية بواسطة العملات المشفّرة يعتمد على عوامل عدّة إقتصادية وتنظيمية وتقنية. وتوفّر العملات المشفّرة مزايا مثل سرعة المعاملات عبر الحدود، وتقليل الإعتماد على شبكات البنوك المراسلة، وإمكانية الحماية من تقلبات العملات في الإقتصادات الهشّة. كما أنها توفر الشفافية من خلال تقنية البلوك تشين، مما قد يقلّل من الإحتيال ويعزّز الثقة في تسويات التجارة. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات كبيرة. يُعد عدم اليقين التنظيمي عائقاً رئيسياً، حيث لم تضع معظم الدول بعد أطراً واضحة لإستخدام العملات المشفّرة في التجارة العالمية، ولا تزال المخاوف قائمة حيال غسل الأموال والتهرّب من العقوبات والإستقرار المالي. كما أن تقلّب أسعار العملات المشفرة يُضعف موثوقيتها كوسيلة للتبادل.

وتتطلّب التجارة العالمية قابلية التشغيل البيني مع الأنظمة المالية القائمة. إن غياب بروتوكولات موحّدة لتسوية العملات

المشفرة يُعقّد عملية التكامل مع الأنظمة المالية. وتُعتبر العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية Central bank digital currencies (CBDCs) بديلاً أكثر جدوى لأنها تجمع بين كفاءة التسوية الرقمية والإستقرار المدعوم من الدولة والرقابة التنظيمية. وتالياً، فإن العملات المشفّرة يُمكن إستخدامها في إتفاقيات تجارية ثنائية محدّدة أو في مناطق ذات وصول محدود إلى التمويل العالمي، ولكن إعتمادها على نطاق واسع لتسوية التجارة العالمية لا يزال مقيّداً بالتقلّبات، والتحدّيات التنظيمية، وغياب التكامل النظامي.

تطورات العملات المشفّرة

يشهد سوق العملات المشفّرة تعافياً حذراً منذ مطلع العام 2026، حيث يتم تداول البيتكوين قرب 77,000 دولار، والإيثيريوم فوق 2,300 دولار، والريبل (XRP) عند حوالي 1.37 دولار، مدعوماً بتدفقات قوية لصناديق المؤشّرات المتداولة في البورصة Exchange-Traded Fund ETF وتوقع إصدار لوائح تنظيمية جديدة. ورغم تبني المؤسّسات لهذه العملات والتحديثات التقنية، لا تزال العملات المشفّرة تواجه تحدّيات تتمثل في التقلّبات المستمرة، والاختراقات الأمنية، وعدم استقرار الأطر التنظيمية.

يعكس وضع العملات المشفّرة في مايو/أيار 2026 مزيجاً من المرونة والهشاشة. فمن جهة، شهدت تدفقات الاستثمار المؤسسي ارتفاعاً ملحوظاً، حيث جذبت صناديق بيتكوين المتداولة في البورصة 2.44 مليار دولار في أبريل/نيسان 2026، وسجلت صناديق ريبل XRP المتداولة في البورصة أقوى أداء شهري لها بتدفقات بلغت 82 مليون دولار. كما شهدت عملة إيثيريوم إرتفاعاً ملحوظاً. وتُبرز هذه التطوّرات تزايد ثقة المستثمرين المؤسسيين، لا سيما مع ترقب إصدار الكونغرس الأميركي لقانون الوضوح التنظيمي CLARITY Act الذي يهدف إلى وضع تعريف لتنظيم الأصول الرقمية.

في الوقت نفسه، لا تزال العملات المشفرة محفوفة بالمخاطر الكبيرة. فقد شهد أبريل/نيسان 2026 أكبر عدد من عمليات الاختراق في تاريخ العملات الرقمية، حيث تجاوزت الخسائر 600 مليون دولار نتيجة إستغلال نحو 30 ثغرة أمنية في منصّات التمويل اللامركزي. وقد قامت جماعات مرتبطة بكوريا الشمالية بغالبية عمليات السرقة، مما يعكس الأبعاد الجيوسياسية لجرائم العملات الرقمية. ولا يزال سوق العملات المشفّرة عرضة للتقلبات. فبينما يتوقع بعض المحلّلين أن يصل سعر البيتكوين إلى ما بين 150,000 و200,000 دولار في حلول نهاية العام 2026، تتفاوت توقعات الإيثيريوم، حيث تُراوح بين 4,500 و11,000 دولار، وذلك تبعاً لتوسع التمويل اللامركزي.

إلى جانب المضاربة على الأسعار، تشهد أسواق العملات المشفرة تحولات هيكلية، إذ تُستخدم العملات المستقرة بشكل متزايد في المدفوعات والتحويلات المالية اليومية، لتصبح جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية المالية. كما يبرز ترميز الأصول الحقيقية، مثل سندات الخزانة والصناديق الاستثمارية، كمحرّك رئيسي للنمو، موفراً مكاسب في الكفاءة للمؤسسات.

يقف قطاع العملات المشفّرة في مايو/أيار 2026 على مفترق طريق، فبينما يُعزّز تبني المؤسسات لهذه العملات ووضوح الأنظمة التنظيمية التفاؤل، لا تزال المخاطر الأمنية والتقلّبات وتشتّت الأنظمة العالمية تُعوّق التبنّي على النطاق الواسع للعملات المشفّرة. ويُشير الوضع الحالي للعملات المشفّرة في مايو/أيار 2026 إلى تفاؤل حذر. فالتدفقات المؤسسية والتحديثات التقنية تُحفز النمو، وستوفّر اللوائح التنظيمية الجديدة الوضوح المنشود.

تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفّرة

إن تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفرة تعكس الإمكانات الكبيرة للأصول الرقمية، وتتمثل المخاطر بشكل أساسي في التقلبات، وتشتّت الأنظمة، والثغرات الأمنية. وتكمن الفرص في كفاءة وشفافية الأنظمة القائمة على تقنية البلوك تشين، إذ يُمكن للعملات المشفّرة خفض تكاليف المعاملات، وتسريع عمليات التسوية، وتوفير سجلات غير قابلة للتغيير تُعزّز الثقة في المعاملات عبر الحدود. وتبرز العملات المستقرّة والأصول المُرمّزة، على وجه الخصوص، كأدوات أكثر عملية لتسوية التجارة، حيث توفّر إستقراراً في الأسعار وتكاملاً مع البنى التحتية المالية الرقمية. على المدى البعيد، قد تُساهم العملات الرقمية للبنوك المركزية في سدّ الفجوة بين الإبتكار والثقة النظامية، في حين أن المخاطر والتحدّيات تفوق حالياً فرص التبني الواسع النطاق، فإن مسار الإبتكار التكنولوجي والتطور التنظيمي سيُحدد ما إذا كانت العملات المشفّرة ستُصبح آلية تسوية تكميلية في التجارة العالمية.

أفضل العملات المشفرة للتجارة العالمية

تُعدّ عملات البيتكوين والإيثيريوم، بفضل سيولتها العالية وإنتشارها المؤسسي، والعملات الرقمية ريبل XRP لكفاءتها في المدفوعات عبر الحدود، والعملات المستقرّة مثل العملة المستقرة المدعومة بالدولار والعملة المستقرة تيزر USDC Tether لإستقرار أسعارها وسهولة دمجها في الأنظمة والقوانين، هي الأنسب لتسوية

التجارة العالمية في العام 2026. تجمع هذه الأصول بين الحجم الكبير والثقة والفائدة، مما يجعلها أكثر جدوى من العملات الرقمية الأصغر حجماً والأكثر تقلّباً.

إن ملاءمة العملات المشفرة لتسوية التجارة العالمية ترتكز على السيولة والإستقرار والقبول التنظيمي والكفاءة التقنية. لا تزال عملة البيتكوين (BTC) هي العملة المهيمنة، برأسمال سوقي يتجاوز 1.6 تريليون دولار وسيولة عالية، مما يجعلها أقرب ما يكون إلى «الذهب الرقمي». أما عملة الإيثيريوم (ETH)، التي يقارب رأسمالها السوقي 290 مليار دولار، فهي تُستخدم بشكل متزايد في العقود الذكية وترميز الأصول الحقيقية، مما يوفر إمكانية البرمجة والتكامل مع التمويل اللامركزي. وتهدف الترقيات القادمة لعملة الإيثيريوم إلى توسيع إستخدامها في تمويل التجارة وتسوية المعاملات عبر الحدود.

تُعدّ عملة ريبل XRP ذات أهمية خاصة للتجارة الدولية، إذ تم تصميمها خصّيصاً للمدفوعات العابرة للحدود السريعة والمنخفضة التكلفة. ويقوم بإستخدامها العديد من المؤسسات المالية مما يجعلها عملة تسوية للمصدرين والمستوردين. إضافةً إلى ذلك، تبرز العملات المستقرة مثل العملة المستقرة المدعومة بالدولار USDC والعملة المستقرة تيزر USDT كأكثر الأدوات العملية لتسوية المعاملات التجارية، فهي تجمع بين كفاءة تقنية البلوك تشين واستقرار الأسعار، إذ ترتبط بالدولار.

عملياً، توفر عملتا بيتكوين وإيثيريوم نطاقاً واسعاً وثقة مؤسسية، بينما توفر عملة ريبل XRP السرعة والكفاءة، أما العملات المستقرة فتضمن الإستقرار والتوافق مع الأنظمة والقوانين. وتشكل هذه العملات مجتمعةً المجموعة الأنسب من الأصول الرقمية لتسوية التجارة العالمية، علماً أن إنتشارها على نطاق واسع سيعتمد على توحيد الأنظمة والتوافق مع البنى التحتية المالية القائمة.

العملات المشفّرة الأكثر ملاءمة لتسوية التجارة العالمية إستناداً إلى السيولة والكفاءة والإستقرار

العملات المشفرة	نقاط القوة الرئيسية لتسوية التجارة	القيود	سياق التبني الحالي
بيتكوين	سيولة عالية، وإعتراف عالمي، وإعتماد مؤسسي لصناديق المؤشرات المتداولة، «ومكانة «الذهب الرقمي	تقلبات عالية، سرعات معاملات أبطأ، تعدين كثيف الطاقة	تستخدمها روسيا وإيران في التجارة المتأثرة بالعقوبات؛ وهي مقبولة على نطاق واسع كضمان
إيثيريوم	إمكانية البرمجة عبر العقود الذكية، وترميز الأصول، والتكامل مع التمويل اللامركزي، وتحسينات قابلية التوسع	لا تزال الأوضاع متقلبة، مع عدم اليقين التنظيمي ومخاطر ازدحام الشبكة	دور متزايد في تمويل التجارة باستخدام الرموز الرقمية والتسويات المدعومة بالأصول
إكس آر بيXRP	صُممت هذه المنصة لتسهيل المدفوعات السريعة والمنخفضة التكلفة عبر الحدود، وتعزيز الشراكات المؤسسية القوية، وتسهيل التسوية الفعالة	النزاعات القانونية السابقة (قضية هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية)، والاستخدام المحدود خارج قنوات الدفع	تم اعتمادها من قبل البنوك ومقدمي خدمات الدفع للتحويلات المالية والتدفقات التجارية
عملة العملة المستقلة المرتبطة USDC بالدولار	مرتبط بالدولار، إستقرار الأسعار، متوافق مع الأنظمة، متكامل مع عمليات الخزينة المؤسسية	الإعتماد على إحتياطيات الجهة المصدرة، والتدقيق التنظيمي للعملات المستقرة	تُستخدم بشكل متزايد في التحويلات المالية والمدفوعات عبر الحدود والصفقات التجارية التجريبية
العملة المستقرة تيزر USDT Tether	أكبر عملة مستقرة من حيث الحجم، مقبولة على نطاق واسع في مختلف منصات التداول، وتتمتع بسيولة عالية	مخاوف بشأن الشفافية في ما يتعلق بالإحتياطيات والمخاطر التنظيمية	تُستخدم عادةً في تجارة السلع الأساسية ومنصات تداول العملات الرقمية للتسوية

الدول التي تستخدم العملات المشفّرة في التجارة العالمية

هناك عدد قليل من الدول التي تستخدم العملات المشفّرة في التجارة العالمية. وتستخدم روسيا وإيران وفنزويلا العملات المشفّرة في تسوية التجارة العالمية لتخطي العقوبات. كما وشرّعت السلفادور وجمهورية أفريقيا الوسطى إستخدام البيتكوين محلياً، ولكن بشكل محدود في التجارة العالمية. أما معظم الدول الأخرى، بما فيها الهند والولايات المتحدة والبرازيل، فتسمح بتداول العملات المشفّرة، لكنها تقيّد استخدامها في التجارة عبر الحدود.

لقد إعترفت روسيا صراحةً بالعملات المشفرة في التجارة العالمية منذ العام 2021، مستخدمةً البيتكوين وغيرها من الأصول الرقمية لتسوية المعاملات مع شركاء مثل الصين والهند، لا سيما في صادرات الطاقة، مع إستمرارها في حظر المدفوعات المحلية بالعملات المشفّرة. وقد سمحت إيران بإستخدام البيتكوين المُعدّن محلياً لدفع ثمن الواردات. وتستخدم فنزويلا رمز بترو المدعوم من الدولة state-backed Petro token والبيتكوين في تجارة النفط، رغم أن تبنّي عملة بترو لا يزال محدوداً. وجعلت السلفادور البيتكوين عملة قانونية في العام 2021، وفي حلول العام 2026، كان أكثر من 85 % من الشركات الصغيرة تقبله، لكن دوره في التجارة العالمية هامشي مقارنةً بإستخدامه المحلي. وأعلنت جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة وجيزة البيتكوين عملة قانونية في العام 2022، ثم ألغت القانون في العام 2023، وإتجهت نحو المشاريع المدعومة بالموارد والمُرمّزة.

تُعدّ الهند وباكستان ونيجيريا والفلبين من بين الدول الرائدة عالمياً في تبني العملات الرقمية، مدفوعة بالتحويلات المالية والتحوّط ضد التضخُّم، إلاّ أنها لا تستخدمها رسمياً في تسوية المعاملات التجارية. وتصنّف الولايات المتحدة البيتكوين كسلعة وملكية لكنها لا تعترف بالبيتكوين كعملة قانونية للتجارة.

أما البرازيل، فقد وضعت أطراً تنظيمية متطورة، ونفّذت مشروعاً تجريبياً للريال الرقمي، لكن العملات الرقمية لا تزال خارج أنظمة تسوية المعاملات التجارية الرسمية. وتسمح اليابان والمكسيك بمعاملات بواسطة العملات الرقمية عبر منصّات التداول المنظمة، إلا أنهما تقيّدان إستخدام العملات المشفرة في التجارة عبر الحدود.

تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفّرة

يتطور دور المصارف في تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفّرة، ولكنه لا يزال مقيداً بإعتبارات تنظيمية وتشغيلية ونظامية. تعمل المصارف كوسيط أساسي في التجارة العالمية، حيث تضمن الإمتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال، وإنفاذ العقوبات، وبروتوكولات الدفع عبر الحدود. وفي سياق العملات المشفّرة، يتجلّى دورها في جانبين: أولاً، بصفتها جهات حافظة وميسرة لمعاملات الأصول الرقمية، إذ توفر خدمات الحفظ، وبنية التسوية التحتية، وأدوات إدارة المخاطر؛ وثانياً، بصفتها جهات رقابية تدمج العملات المشفّرة في الأنظمة المالية القائمة من خلال شراكات مع منصات التداول ومنصات البلوك تشين. وقد بدأت بعض المصارف في الإقتصادات المتضررة من العقوبات تجربة تسويات العملات المشفّرة لتجاوز القيود، بينما تستكشف المؤسسات العالمية بحذر حلول تمويل التجارة القائمة على الرموز (التوكنات) والعملات المستقرة. ومع ذلك، لا تزال معظم المصارف مترّددة في تبنّي العملات المشفّرة بشكل كامل لتسوية التجارة نظراً إلى التقلُّبات في أسعار العملات المشفّرة، وعدم وجود تنظيم موحد، ومخاطر الثقة. وتُوجّه المصارف مواردها نحو مشاريع تجريبية للعملات الرقمية للبنوك المركزية ومنصات تمويل التجارة القائمة على تقنية البلوك تشين، والتي تُعد بالكفاءة والشفافية والإستقرار النظامي. وتالياً، تلعب المصارف حالياً دوراً محدوداً في دعم إستخدام العملات المشفرة في التجارة العالمية. الاّ أن دور المصارف إستراتيجي، حيث تُتيح تسويات متخصّصة للعملات المشفرة في سياقات محددة، بينما تسعى إلى تبنّي أدوات رقمية أكثر تنظيماً مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية والأصول المُرمّزة للتجارة العالمية.

التشريعات لاستخدام العملات المشفرة في التجارة العالمية

إن تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفرة يستوجب وضع لوائح شاملة توازن بين الإبتكار والاستقرار النظامي. وتتمثل أهم الإحتياجات في وضع معايير دولية متناسقة، وتصنيف واضح للأصول الرقمية، ووضع أطر قوية لمكافحة غسل الأموال والإمتثال للوائح، وآليات للتوافق التشغيلي مع الأنظمة المالية القائمة. ومن دون هذه المتطلبات التشريعية، تبقى تسويات التجارة العالمية بواسطة العملات المشفرة مجزأة ومحفوفة بالمخاطر.

إن تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفّرة تتطلّب تطوير بنية تنظيمية تعالج الأبعاد المحلية والعابرة للحدود. وعلى الصعيد الدولي، يُعدّ توحيد المعايير أمراً بالغ الأهمية، نظراً إلى تشتُّت الأنظمة الحالية.

ويوفر نظام الإتحاد الأوروبي لتنظيم أسواق الأصول المشفّرة (MiCA) التراخيص وحماية المستهلك، بينما تعتمد الولايات

المتحدة على إنفاذ قوانين متعددة من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) وهيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) الاّ أنه لا يوجود قانون موحد في الولايات المتحدة. وقد حظّرت الصين معظم أنشطة العملات المشفرة بشكل قاطع، في حين تعترف اليابان بالعملات المشفّرة كملكية قانونية وتشترط تسجيلها في البورصات. يؤدي هذا التباين إلى حالة من عدم اليقين في إستخدام العملات المشفرة في التجارة العالمية، مما يؤكد الحاجة إلى تنسيق على صعيد دولي.

تشمل المتطلّبات التنظيمية الرئيسية تصنيف الأصول، مما يضمن وضوحاً حيال ما إذا كانت العملات المشفّرة تُستخدم كسلع أو أوراق مالية أو عملات. وذلك يُحدّد كيفية فرض الضرائب عليها وتداولها ودمجها في الأنظمة المالية. ويُعدّ الإمتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمراً بالغ الأهمية. وتضع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي تشريعات تُلزم بالفعل منصّات التداول بتطبيق إجراءات «اعرف عميلك»، لكن تسوية التجارة العالمية بواسطة العملات المشفّرة تتطلب تشريعات أكثر صرامة وخصوصاً في ما يتعلق بتبادل البيانات عبر الحدود. ويُعدّ الامتثال للعقوبات مسألة بالغة الحساسية.

من الناحية التشغيلية، يجب أن تتناول اللوائح قابلية التشغيل البيني والتسوية، بما يضمن إمكانية دمج معاملات العملات المشفرة مع نظام سويفت، ومعيار إيزو ISO 20022، وغيرها من الانظمة والمعايير المعتمدة في التجارة العالمية. وقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية بالفعل قواعد احترازية حيال إستخدام الأصول المشفّرة تُلزم البنوك بالإحتفاظ بإحتياطيات رأسمالية لمواجهة التقلبات. إن توسيع نطاق هذه الأطر التشريعية لتشمل تمويل التجارة بواسطة العملات المشفّرة، أمر ضروري لحماية الإستقرار النظامي. كما أن حماية المستهلكين والمستثمرين، بما في ذلك آليات تسوية المنازعات، ومعايير الحفظ، ومتطلّبات التأمين، أمور حيوية لبناء الثقة بين المصدرين والمستوردين والوسطاء الماليين. يتطلب تنظيم التجارة العالمية بالعملات المشفّرة إطاراً تنظيمياً متعدّد المستويات، وتنسيقاً دولياً، ووضوحاً في تصنيف الأصول، والتزاماً بالمعايير، والتوافق التشغيلي، وحماية المستهلك. ورغم التقدم المحرز في الإتحاد الأوروبي وبعض الدول، يبقى غياب إطار تشريعي عالمي موحّد التحدّي الأكبر أمام تبنّي العملات المشفّرة على نطاق واسع في التجارة العالمية.

الآفاق المستقبلية

إن تسوية التجارة العالمية باستخدام العملات المشفّرة سيكون تدريجياً في المستقبل وليس على نطاق واسع وفوري. على المدى القريب، من المرجّح أن تبقى العملات المشفّرة أدوات متخصّصة تستخدمها بشكل أساسي الإقتصادات المتأثرة بالعقوبات. ويُتوقع أن تلعب العملات المستقرة المرتبطة بالعملات الورقية، وخاصة الدولار، دوراً أكبر من الأصول المتقلّبة مثل البيتكوين، نظراً إلى ما توفره من استقرار في الأسعار وتوافق تنظيمي.

في المحصّلة، على المدى المتوسط، قد يؤدي التبني المؤسسي وترميز الأصول الحقيقية إلى توسيع نطاق استخدام أنظمة التسوية القائمة على تقنية البلوك تشين في تمويل التجارة، لكن يرتبط ذلك بشكل كبير بالتنسيق التنظيمي الدولي والتوافق مع البنى التحتية القائمة مثل سويفت ومعايير إيزو ISO 20022. أما على المدى البعيد، فإن العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) هي الحل الأمثل، لأنها تجمع بين كفاءة التسوية الرقمية وأطر الإستقرار والإمتثال المدعومة من الدولة. قد تُكمّل العملات المشفّرة العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال العمل كأدوات موازية في التجارة الثنائية أو أسواق السلع، إلاّ أن الإعتماد المنهجي عليها لتسوية التجارة العالمية سيظل مقيّداً بالتقلّبات، وتشتت الأنظمة، والتحدّيات الجيوسياسية. من المرجّح أن يتطوّر دور العملات المشفرة في التجارة العالمية ليصبح أداة انتقالية، تمهد الطريق أمام العملات الرقمية للبنوك المركزية والأنظمة المالية القائمة على الرموز الرقمية.

د. سهى معاد
كاتبة ومحلّلة إستراتيجية